

المقدمة

الإطار العام والدراسات السابقة

أولاً: الإطار المنهجي للبحث

تمهيد:

إن نظام الرقابة الداخلية بصورة عامة من المقومات الأساسية التي ينبغي أن تتوفر بالنسبة لأي تنظيم إداري في المؤسسات. فنجد أن كلما اتسع مجال النشاط تشعبت الأعمال كلما زادت الحاجة لوجود نظام سليم متكامل للرقابة الداخلية، وبالتالي يساعد الإدارة على تحقيق أهدافها بأقصى كفاية ممكنة، كما أن وجود رقابة داخلية سليمة يعطى درجة التأكيد للمراجع بأن البيانات والمعلومات التي تظهر بالقوائم المالية سليمة ويمكن الاعتماد عليها ومن ثم إبداء رأي فني محايد بها.

نظام الرقابة الداخلية في أي مؤسسة ناجحة تشكل عنصراً أساسياً لعملية بلوغ الأهداف والغايات الموضوعة في خطة أي مؤسسة. وبالتالي لها الأثر الكبير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

الرقابة الداخلية هي عملية ترشيد للقرارات التي يتخذها الإداريون في حياتهم اليومية وتبدأ بالتخطيط والتنسيق ثم تستمر مع التنفيذ وتكتمل بالمتابعة والتقييم.

إن توفر أنظمة الرقابة الداخلية السليمة يحقق المنفعة لكافة الأطراف المتعلقة بالمشروع سواء ملاكه أو مديريه أو المراجع المستقل. ومن ضمن مهام الرقابة الداخلية الحفاظ على الأصول وضمان ودقة بياناتها المحاسبية ولزيادة كفاءتها التشغيلية لذلك نمت الحاجة لوجود نظام رقابة داخلية في جميع القطاعات.

إن نظام الإحصاء المالي الحكومي Government Finance Statistics

ويختصر G.F.S وهو نظام يعتمد على الرصد والمتابعة والتبويب لبنود الصرف على الموازنة من إيرادات ومصروفات وبالتالي يعتبر نظام مكمل لنظام الرقابة الداخلية والذي

هدفه مراعاة الدقة في الأداء وتحقيق حماية وحفظ الأصول من السرقة والضياع وحمايتها من عوامل الطبيعة المختلفة.

بدأ تطبيق نظام الإحصاء المالي الحكومي في السودان 2008م⁽¹⁾ تم تطبيق جزء منه في الوزارة الاتحادية ولم يطبق في كثير من ولايات السودان المختلفة لكثير من المعوقات التي حالت دون تطبيقه على أرض الواقع.

إن نظام الإحصاء المالي الحكومي تم تطبيقه في ماليزيا ودول أوربا وحتى كينيا بأفريقيا تم تطبيقه جيداً⁽²⁾.

وهنا نأخذ التجربة الماليزية في التخصيص:

بدأت خطوات التخصيص في دولة ماليزيا 1980م بإنشاء وحدة التخطيط الاقتصادي، وتتبع إدارياً مكتب رئيس الوزراء، وقد حددت وظائف وحدة التخطيط الاقتصادي ودورها في عملية التخصيص فيما يلي:

- صناعة السياسات والاستراتيجيات للتنمية الاقتصادية.
- إجراء البحوث الاقتصادية.
- تقديم المشورة للحكومة حول الموضوعات الاقتصادية.
- إعداد المشروعات وتهيئتها للتخصيص.
- مسئولية إعداد ميزانية التنمية وتطويرها.
- القيام بأعمال التنسيق للجنة الاستثمار الأجنبي.
- إدارة برامج "التعاون الفني الماليزي".

وشملت المشروعات التي تم تخصيصها عدة مجالات منها الخطوط الجوية الماليزية والطرق السريعة ومشروع السيارات الوطني وخدمات البريد والاتصالات ومشروع الصرف الصحي الوطني.

(1) وزارة المالية والاقتصاد الوطني، قسم السياسات، منشورات، .

(2) نفس المصدر.

الدروس المستفادة من تجربة ماليزيا:

- التزام قوي من جانب الحكومة بتنفيذ البرنامج.
- الدعم من العاملين والإدارة في المؤسسات المزمع تخصيصها.
- وعي عام لدي المواطن بدور التخصيص وأهميته.
- تحديد واضح بالنسبة للوظائف والمهام.
- التخطيط والتنسيق لضمان نجاح عملية التخصيص.

تقيس إحصاءات مالية الحكومة الأنشطة المالية للحكومة في الاقتصاد المعني، وتوضح هذه الصحيفة كيفية إعداد إحصاءات مالية الحكومة لطلاقاً من السجلات الإدارية والمحاسبية، كما تلقى الضوء على الملامح الأساسية لإحصاءات مالية الحكومة القابلة للمقارنة دولياً، وتعرض الخدمات المصاحبة التي يقدمها صندوق النقد الدولي لبلدانه الأعضاء.

يتناول القسم الأول البيانات المصدرة، فيصف بوجه عام دورة مالية نمطية، يحدد التقارير التي تصدر أثناء الدورة المالية ويلقى الضوء على دور النظام المحاسبي. ويصف القسم الثاني التعديلات التي يتم إدخالها على أساس قابل للمقارنة دولياً. ويوضح القسم الثالث المنهج المرحلي الذي اختاره عدد من البلدان لتطبيق إصلاحات إحصاءات مالية الحكومية. ويتناول القسم الرابع بنية قطاع الحكومة العامة والقطاع العام.

أولاً: البيانات المصدرة وعناصر الدورة المالية النمطية:

تبدأ الدورة المالية عادة، بإطار اقتصادي متوسط المدى، يحدد الفرضيات التي تعتمد عليها الوحدة الحكومية في إعداد ميزانيتها، وأثناء تنفيذ الميزانية تُقيد المعاملات في نظام المحاسبة المالية الذي يصدر تقارير، مثل تقارير تنفيذ الميزانية عن الفترات دون السنوية، والتقارير المالية لأغراض خاصة "كتقارير المشروعات، وتقارير الأداء، ومعلومات الإدارة"، وكذلك النتائج المالية السنوية

الأولية. وبعد انتهاء السنة المالية، يتم إعداد الكشف المالية السنوية النهائية، وعرضها في صيغة مدققة على الأجهزة التشريعية والأجهزة الرقابية الأخرى. وتتخذ هذه النتائج مرشداً لقرارات الدورة التالية.

تستمد المدخلات الرئيسية في إعداد إحصاءات مالية الحكومة من السجلات الإدارية والمحاسبية، وكذلك من التقارير التي تصدر أثناء الدورة المالية على سبيل المثال، توفر بيانات الميزانية، المدخلات لإعداد التقديرات السنوية الأولية لمستوى حكومي معين، وتوفر التقارير الشهرية والفصلية المدخلات اللازمة لإحصاءات مالية الحكومة عن الفترات دون السنوية حيث يمكن استخدام النتائج المالية الأولية في تعديل التقديرات السنوية التمهيدية لإحصاءات مالية الحكومة عن السنة ككل. وتعد تقارير التدقيق عموماً أكثر المصادر النهائية الموثوقة لبيانات إحصاءات مالية الحكومة وإن كانت تصدر متأخرة بعض الشيء.

ومن شأن دليل الحسابات الموحد أن يمثل أداة فعالة في تحقيق الملائمة بين تقارير الميزانية، الحسابات المالية، الإحصاءات، وتقارير الإدارة الخاصة. ويمكن تطوير عمليات تجميع المعلومات وتوحيدها وعرضها حسب الاحتياجات المحددة للمستخدمين، مثل الحاجة إلى إعداد الكشف المالية، أو تحليل استمرارية أوضاع المالية العامة، أو توفير التقارير الإحصائية، ويمكن لدليل حسابات ممثل المعايير المحاسبية المعترف بها دولياً، أن يتلاءم مع المتطلبات الدولية لإبلاغ البيانات الإحصائية حتى يتسنى استخدام الحسابات كبيانات مصدرية في إعداد إحصاءات مالية الحكومة. وينبغي إعداد جداول الوصل وجداول الاشتقاق لتطويع البيانات المحاسبية وفقاً لصيغ العرض الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001م.

ثانياً: من البيانات المصدرية إلى إعداد البيانات:

الخطوات التحضيرية لإعداد البيانات:

يتعين على معدي الإحصاءات اتخاذ عدد من الخطوات كما يلي:

- تقرير النطاق ودرجة التغطية للمستوى الحكومي الذي تخضع بياناته للإعداد وتحديد الوحدات المؤسسية التي ينبغي إدراجها ضمن البيانات.
- تحديد مصادر البيانات الأولية واختيار أنسبها.
- تحليل مصادر البيانات، وتحديد أوجه القصور فيها وتقرير التعديلات اللازمة لمواءمة البيانات مع المعايير الدولية "دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001م".
- تطويع المصادر الأولية لتكون متسقة مع المعايير الدولية.
- إضافة معلومات تكميلية إلى البيانات المصدرية الأولية، إذا لزم الأمر.
- توحيد البيانات "حذف المعاملات ومراكز الأرصدة بين الوحدات التي تخضع بياناتها للتوحيد".

والمعيار الدولي المستخدم هو دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001م، ويقدم هذا الدليل إرشادات حول كيفية عرض إحصاءات المالية العامة لتصبح قابلة للمقارنة بين المستويات الحكومية المختلفة داخل البلد المعني وكذلك عبر البلدان، ويتلاءم دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001م.

إن نظام الإحصاء المالي الحكومي G.F.S يحتاج لنظام محكم لعملية إدخال وإخراج البيانات المحاسبية اللازمة في جهاز الحاسب الآلي، كما أن نظام الرقابة الداخلية يعتبر مكملاً لنظام الإحصاء المالي الحكومي.

مشكلة البحث:

نظراً لعدم وجود دراسات سابقة لمعرفة دور نظام الإحصاء المالي الحكومي في تحسين كفاءة نظام الرقابة الداخلية لدى وزارة المالية والاقتصاد الوطني رأي الباحث ضرورة إعداد دراسة تخص هذا القطاع الهام وكافة المؤسسات حيث لم يتم تطبيق نظام الإحصاء المالي الحكومي في الوحدات العامة إلا بجز بسيط، وقد طرح الباحث هذه المشكلة على شكل مجموعة أسئلة وهي كالآتي:

1/ هل تطبيق نظام G.F.S يؤثر على نظام الرقابة الداخلية.

2/ هل توجد معوقات إدارية بوزارة المالية الاتحادية تؤثر على كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

3/ هل لوائح نظام الرقابة الداخلية بوزارة المالية الاتحادية تؤثر على تطبيق نظام G.F.S.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث لتفعيل دور نظام الإحصاء المالي الحكومي في تحسين كفاءة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات العامة وذلك في النطاق الآتي:

1/ بيان دور وأثر نظام الإحصاء المالي الحكومي في تحسين كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

2/ الدراسات الكافية للمشاكل التي تواجه عملية تطبيق برنامج الإحصاء المالي الحكومي في المؤسسات العامة.

3/ التعرف على هرمية المعلومات الخاصة بنظام الإحصاء المالي الحكومي في المؤسسات العامة.

أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته من غياب الدراسات العلمية لأهمية دور نظام الإحصاء المالي الحكومي على المؤسسات العامة. ومدي دور نظام الرقابة الداخلية على المؤسسات العام. حيث أصبح تصنيف المنشآت من حيث الجدارة يتمثل في مدى قوة أو ضعف جهاز الرقابة الداخلية على المؤسسات العامة.

وقد يزيد من أهمية هذه الدراسة حجم البيانات والإحصاءات المالية في المؤسسات العامة ومدى ضبطها لتواكب التطور العلمي المنشود في العالم. بالإضافة إلى قلة الدراسات والبحوث المتخصصة في نظام الإحصاء المالي الحكومي دفعني للبحث في هذا المجال. كذلك تستمد هذه الدراسة أهميتها من

أنها تهتم بالرقاب الداخلية وتبرز دورها في ظل تطبيق واستخدام نظام الإحصاء المالي الحكومي.

فرضيات البحث:

يسعى هذا البحث إلى اختبار مدى صحة الفروض التالية، وبما أن تطبيق نظام الإحصاء المالي الحكومي الفعال من المفترض أن يؤدي إلى النتائج التالية في ظل استخدام نظام الرقابة الداخلية الجيد، والفرضيات هي:

1/ توجد علاقة ذات دلالة بين تطبيق نظام الإحصاء المالي الحكومي وكفاءة نظام الرقابة الداخلية.

2/ توجد علاقة ذات دلالة بين المعوقات إدارية وتطبيق نظام الإحصاء المالي الحكومي بشكل جيد.

3/ اللوائح والنظم الإدارية الحكومية غير مواكبة مما ينعكس على تطبيق نظام الإحصاء المالي الحكومي.

مناهج البحث:

هذه الدراسة سوف تستخدم العديد من المناهج للوصول للنتائج والأهداف نذكر منها:

1/ **المنهج الاستنباطي:** يستخدمه الباحث في تحديد أنماط المشاكل المرتبطة بموضوع البحث.

2/ **المنهج الاستقرائي:** استخدمه الباحث في دراسة التجارب السابقة والاستفادة منها في تقديم المقترحات.

3/ **منهج دراسة الحالة:** يستخدمه الباحث في دراسة حالة وزارة المالية والاقتصاد الوطني وذلك من خلال جمع بيانات الدراسة الميدانية.

4/ **المنهج التاريخي:** يستخدمه الباحث في سرد وتسلسل الأحداث عبر الحقب التاريخية.

أدوات جمع المعلومات:

هناك مصدران لجمع البيانات:

1/ المصادر الثانوية:

وتتمثل في التقارير التي تصدرها وزارة المالية والاقتصاد الوطني والدوريات والدراسات المتخصصة والمراجع التي تتناول نظام الإحصاء المالي الحكومي ومدى دور الرقابة الداخلية عليه.

2/ المصادر الأولية:

وهي تتمثل في المقابلات الشخصية مع أفراد متخصصين في نظام الإحصاء المالي الحكومي وكذلك الاستبيان. وبذلك يمكن الاعتماد عليها.

حدود البحث:

للبحث حدود زمانية ومكانية:

1/ الحدود المكانية: وزارة المالية والاقتصاد الوطني الاتحادية والولايات.

2/ الحدود الزمانية: 2008م – 2011م.

هيكل البحث:

يشتمل البحث على المقدمة وأربعة فصول والخاتمة، وهي كالاتي:

الإطار المنهجي (المقدمة) والدراسات السابقة.

الإطار المنهجي يتكون من المقدمة وطبيعة مشكلة البحث وأهدافه وحدود البحث وأهمية البحث وفروعه ومنهجه وهيكله.

أما الدراسات السابقة، وتشمل الدراسات التي لها علاقة بالبحث.

الفصل الأول: نظام الإحصاء المالي الحكومي G.F.S المفهوم ومراحل ومبادئ الموازنة العامة وأسس تقسيم الموازنة.

ويتكون من ثلاثة مباحث، المبحث الأول عن مفهوم ومراحل ومبادئ الموازنة العامة، أما المبحث الثاني يحتوى على أسس تقسيم وتبويب نظام الإحصاء المالي الحكومي، بينما المبحث الثالث يتكلم عن الفرق بين نظام الإحصاء المالي الحكومي والموازنة العامة.

الفصل الثاني: مفهوم وأهداف وأنواع ومراحل إجراءات نظام الرقابة الداخلية وتطورها.

ويتكون من ثلاثة مباحث، المبحث الأول يتناول مفهوم وأهداف نظام الرقابة الداخلية، أما المبحث الثاني فيتناول أنواع وتطور الرقابة الداخلية، بينما يتناول المبحث الثالث مقومات ومراحل نظام الرقابة الداخلية.

الفصل الثالث: كفاءة نظام الرقابة الداخلية في استخدام الأصول وعمليات المخزون السلي وعمليات النقدية.

ويتكون من ثلاثة مباحث؛ المبحث الأول يتناول كفاءة نظام الرقابة الداخلية على الأصول الثابتة، بينما المبحث الثاني يتحدث عن كفاءة نظام الرقابة الداخلية على المخزون السلي، أما المبحث الثالث فيتناول كفاءة نظام الرقابة الداخلية على عمليات النقدية.

الفصل الرابع: الدراسات الميدانية والخاصة بوزارة المالية والاقتصاد الوطني – الاتحادية ومراحل تطورها.

ويتكون من ثلاثة مباحث؛ المبحث الأول يتناول وزارة المالية والاقتصاد الوطني، والمبحث الثاني يتناول تطور ومراحل النظم المحاسبية بوزارة المالية والاقتصاد الوطني، أما المبحث الثالث فيتناول الاستبيان وتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

وأخيراً الخاتمة، وتشمل النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث.

ثانياً: الدراسات السابقة

1/ دراسة اكرم إبراهيم حماد، 2003م:⁽¹⁾

هدفت الدراسة إلى تقويم منهج الرقابة المالية في القطاع الحكومي من خلال دراسة وتحليل خصائص النظام الرقابي الفعال ووسائل تطبيقه لمعرفة مدة تطابق هذه الخصائص على عناصر النظام الرقابي الفلسطيني والعوامل التي تحد من فاعليته وكفاءة النظام الرقابي الحكومي وتحديد وسائل سبل تلافيها، كذلك إمكانية تحسينها وتطويرها بما يخدم العمل الرقابي واستخلاص أهم المؤشرات الرقابية الواجب تضمينها لنظام الرقابة المالية في فلسطين، ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

1/ ضعف كفاءة وفاعلية العمل الرقابي، وعدم تطبيق ضوابط رقابية هامة نتيجة وجود العديد من المعوقات المؤثرة جداً عليه كوجود الاحتلال الإسرائيلي.

2/ ضعف النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية في مؤسسات السلطة الفلسطينية نسبة لكثير من المعوقات المرتبطة بالقيادات الإدارية العليا واقتصادية وتشريعية تنظيمية كذلك ازدواجية الوظائف التشريعية والتنفيذية وافتقار المراقبين الماليين إلى الامتيازات الخاصة والاستقلالية في عملهم.

3/ التبعية المباشرة لهيئة الرقابة العامة لرئيس السلطة الفلسطينية، وطريقة معالجتها لخلافاتها مع الجهات الأخرى، كذلك غياب التقارير السنوية للسلطة الفلسطينية مما يعيق الرقابة عليها.

أما أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

1/ الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية تؤثر على الأداء الرقابي، لذلك يوصى الباحث بتكثيف الجهود لتحقيق الحرية والاستقلال لشعب

(1) أكرم إبراهيم حماد، تقويم منهج الرقابة المالية في القطاع الحكومي بفلسطين، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، جامعة الجزيرة، كلية الاقتصاد والتنمية الريفية، 2003م.

فلسطين ودعم توجهها للتحرر من التبعية الاقتصادية للمحتل، وتشجيع القطاع الخاص بها، كذلك تشجيع الرقابة الذاتية بما يحقق انتماء الموظف للمؤسسة التي يعمل بها.

2/ ضرورة إيجاد نظام فعال للرقابة الداخلية يركز على توزيع السلطات والمسئوليات وفق هياكل تنظيمية واضحة ومعتمدة.

3/ تفعيل مبدأ حياد الوظيفة الحكومية من خلال وضع ضوابط موضوعية تمنع تسييس هذه الوظيفة.

4/ التقييم الدوري لأداء الموظفين الحكوميين وفق أسس ومعايير واضحة.

2/ دراسة حسني عابدين محمد عابدين، 2004م:⁽¹⁾

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فاعلية وكفاءة أجهزة الرقابة الداخلية في بلدية غزة من خلال معرفة نقاط القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية المتبع في تطبيق الإجراءات والأساليب الرقابية، وذلك بهدف المساعدة في تطوير وتفعيل الأداء الرقابي في المؤسسات العامة والخاصة.

وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

1/ إن نظم الرقابة الداخلية ببلدية غزة دقيقة وسليمة، وقد ساند ذلك الاتجاه 78.8% من المشاركين.

2/ إن تطبيق نظم الرقابة الداخلية بالبلدية قد تم بصورة جيدة، وقد بلغت نسبة الذين يساندون هذا الاتجاه 70.4% من المشاركين.

3/ إن التزام جهاز التدقيق الداخلي في بلدية غزة بتطبيق الأسس والمعايير المهنية كان بدرجة معقولة.

4/ إن نظام الرقابة الداخلية كان محصوراً ولم يشمل كل النشاطات اللازمة.

⁽¹⁾ حسني عابدين محمد عابدين، تقييم فاعلية وكفاءة أجهزة الرقابة الداخلية ببلدية غزة، رسالة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2002م.

أما أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة:

1/ ينبغي أن تدعم إدارة نظام الرقابة الداخلية في بلدية غزة نجاحاتها حتى تستمر، وإن تحاول معالجة تكرارها خلال الفترة المقبلة.

2/ ضرورة أن يكون هنالك تخطيطاً شاملاً لكافة المهام الخاصة بأجهزة الرقابة الداخلية حتى يتم تغطية النشاطات.

3/ ضروري جداً أن يكون هنالك تنسيقاً كاملاً بين المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي وذلك من أجل تقوية نظام الرقابة الداخلية.

4/ ضرورة أن يكون هناك تدريباً مستمراً للقوى العاملة بأجهزة الرقابة الداخلية وذلك في مجال المعايير والأساليب المهنية.

3/ دراسة محمد صالح علي خليفة، 2004م:⁽¹⁾

تتلخص مشكلة الدراسة في أن ضعف المراجعة الداخلية ناتج عن عدم وجود لوائح تنظم عملية المراجعة أم أن الكوادر البشرية غير مؤهلة لأداء عملية المراجعة أم أن هناك إغفال تام للوائح الموجودة ببيئة العمل.

إن الهدف الرئيسي للمراجعة الداخلية هو مساعدة الإدارة في تحقيق خططها وذلك عن طريق توفير المعلومات والتحليلات اللازمة.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1/ ليس هنالك معيار محدد لاختيار ضباط لفرع المراجعة الداخلية.

2/ هنالك قصور في اللوائح المنظمة للعمل إذ أنها لا تتضمن ما يجد من أمور لضبط العمل.

3/ تعتمد الإدارة العامة اعتماداً كلياً على التقارير التي يصورها المراجع الداخلي.

4/ العقوبات لمرتكبي الأخطاء من سلطة المحاكم الشرطية.

⁽¹⁾ محمد صالح علي خليفة، المراجعة الداخلية ودورها في الرقابة على الإيرادات، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2004م.

أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة:

- 1/ يجب توفير ما يعين على الأداء الأفضل من سيارات، شبكات كمبيوتر، الكوادر المدربة والمؤهلة، تخصيص ميزانية.
 - 2/ يجب أن يتم توزيع ضابط المراجعة الداخلية على الجهات المختلفة وفقاً لإمكانياتهم ومؤهلاتهم.
 - 3/ تخفيض فترة التقارير الدورية من شهرية إلى نصف شهرية حتى يضمن سلامة أداء الأقسام.
 - 4/ يجب زيادة عدد ضباط المراجعة الداخلية إلى الحد الذي يفي بمتطلبات عملية المراجعة الداخلية ويجب تأهيل وتدريب الضباط الموجودين.
- 4/ دراسة جعفر عثمان الشريف، 2005م: (1)

تناولت الدراسة مفهوم وتطور الرقابة الداخلية من خلال إطار نظري شامل، كما هدفت إلى دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق بالهيئة القومية للكهرباء، إن المشكلة الرئيسية في هذا البحث تمثلت في تنفيذ عملية المراجعة في عدم وجود أنظمة للرقابة الداخلية أو وجود أنظمة غير فعالة "ضعيفة" مما يجعل المراجع في موقف لا يستطيع معه تحديد مدى الفحص الذي سوف يقوم به وكمية الاختبارات التي سوف يجريها في حالة عدم وجود أنظمة للرقابة الداخلية وبالتالي يضطر المراجع للمراجعة التفصيلية الكاملة.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى مسئولية مراجع الحسابات الخارجي تجاه أنظمة الرقابة الداخلية، كذلك هدفت الدراسة إلى التعرف على الطرق التي يستخدمها المراجع الخارجي لتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

(1) جعفر عثمان الشريف، الرقابة الداخلية وأثرها على نطاق فحص المراجع الخارجي، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2005م.

1/ إن الرقابة الداخلية تتطور تبعاً لتطور المنشآت وكبر حجمها وذلك نتيجة لانتشار التجارة العالمية واتساع نطاق التجارة الداخلية.

2/ إن الرقابة الداخلية في المؤسسات العامة تعتبر ضرورة حتمية للتأكد من أن أموال الدولة يتم استخدامها في الأغراض المخصصة لها.

3/ إن عدم وجود أنظمة للرقابة أو وجود أنظمة غير فعالة يؤدي إلى أن تكون عملية المراجعة كاملة أو شبه كاملة وبالتالي يؤدي إلى ضياع الوقت والتكلفة العالية للمراجعة.

4/ الالتزام بتطبيق اللوائح والقوانين في مؤسسات القطاع العام يعتبر العامل الأساسي في تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية.

أما التوصيات التي توصلت إليها الدراسة:

1/ رفع درجة الوعي بأهمية التطبيق السليم لنظام الرقابة الداخلية في مؤسسات القطاع العام.

2/ ضرورة الاهتمام بتنفيذ أنظمة الرقابة الداخلية بمؤسسات القطاع العام من قبل أجهزة الدولة الرقابية.

3/ الاهتمام بالدراسات والبحوث في مجال الرقابة الداخلية من قبل أجهزة الدولة بتوضيح أهميتها بالنسبة لمراجعي ديوان المراجعة العامة.

4/ التأكد بتبعية المراجعة الداخلية بمؤسسات القطاع العام لأعلى سلطة حتى تمارس دورها الرقابي باستقلال تام.

5/ دراسة أحمد محمد إبراهيم محمد، 2005م: (1)

استفاد الباحث من كونه يعمل في مديرية التربية والتعليم فقد استشعر عدم سلامة بعض الإجراءات المتبعة. فوجد أنه من الأهمية القيام بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بمديرية التربية والتعليم بغزة للوقوف على الإجراءات المتبعة

(1) أحمد محمد إبراهيم محمد، دور المراجعة الخارجية في تقويم تجربة صناديق الاستثمار في السودان، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2005م.

ومدى تمشيها مع الأدب المحاسبي المتعلق بالرقابة الداخلية ومع قرارات ولوائح وزارة التربية والتعليم.

وفي ضوء مجال الدراسة أمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي ما مدى الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية بمديرية التربية والتعليم بغزة في تقييم عمل المديرية وقد خلصت الدراسة إلى نتائج جيدة وأوصت الدراسة بالآتي:

من الضروري تعديل النظام المتبع بوزارة التربية والتعليم ومضمونة المستوى الإداري لا يراقب نفسه ليصبح المستوى الإداري يراقب نفسه. كذلك من الضرورة بمكان توفير قوى بشرية إضافية لهذا القسم حتى يتمكن من أداء مهمته بصورة مقبولة. وذلك من أجل الآتي:

1/ سد الفجوة الناشئة عن عدم رقابة أعمال الإدارات العامة الأخرى بالوزارة.

2/ توفير رقابة داخلية ومستمرة لمديرية التربية والتعليم.

3/ رفع الازدواجية في الرقابة التي تخضع لها المدارس.

وقد أوصي الباحث في ختام توصياته بأن تطبق نظم الرقابة الداخلية لتحقيق الأهداف المرجوة.

6/ دراسة بابكر محمد أحمد إبراهيم، 2005م: (1)

تمثلت مشكلة هذه الدراسة في أهمية نظام الرقابة الداخلية الفعال في الشركة والذي بدوره يؤدي إلى الحفاظ على الأصول.

كذلك يرى الباحث في أن الكادر البشري غير مدرب في مجال الرقابة الداخلية.

إن الدراسة هدفت إلى الآتي:

1/ التطبيق السليم لأنظمة الرقابة الداخلية في المنشآت وبصفة خاصة في الشركات القابضة.

(1) بابكر محمد أحمد إبراهيم، تفعيل نظم الرقابة الداخلية في الشركات القابضة وأثره على التحكم في أداء الشركات التابعة، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2005م.

2/ إعداد نظام رقابي فعال في الشركات التابعة وفقاً لمعايير الرقابة المتعارف عليها.

3/ حماية أصول المنشآت والرقابة عليها.

4/ توحيد مصادر اتخاذ القرار والاعتماد على السياسات المالية والموضوعية وتجنب الانحراف عنها.

أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

1/ قيام موظفي نظام الرقابة الداخلية بالتدخل المباشر في وضع معالجات محاسبية بالشركات التابعة له تأثير سلبي على العاملين.

2/ نظام الرقابة الداخلية من أهم الأساليب في حفظ وحماية الأصول.

3/ أهمية وجود نظام إداري فعال في كل شركة.

4/ العلاقات التي تنشأ بين موظفي نظام الرقابة الداخلية بالشركة القابضة والعاملين بالشركات التابعة تؤدي إلى نتائج عكسية.

أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة:

1/ خلق نظام رقابة داخلية بكل شركة تابعة يتبع لنظام الرقابة الداخلية بالشركة القابضة ويتمتع بكافة السلطات والصلاحيات التي تعينه في أداء دوره الرقابي.

2/ يجب زيادة عدد موظفي نظام الرقابة الداخلية في الشركة القابضة في حالة ازدياد عدد الشركات التابعة.

3/ يجب أن يكون هنالك برامج تدريب مستمر لموظفي نظام الرقابة الداخلية.

4/ ضرورة إطلاع موظفي قسم الرقابة الداخلية بالأهداف العليا للشركة القابضة.

5/ يجب أن يشتمل نظام الرقابة الداخلية على موظفين لهم كافة التخصصات التي تلائم أنشطة الشركات التابعة.

7/ دراسة صلاح عبد الله حسن، 2005م:⁽¹⁾

تناولت هذه الدراسة تقييم نظام الرقابة الداخلية وأثره على عمل المراجع الخارجي.

أهمية هذه الدراسة حصول فوائد كبيرة للمراجع الخارجي نتيجة لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية ومدى كفاءتها.

مشكلة هذه الدراسة تمثلت في ازدياد أعباء الإدارة ومتطلباتها في قيادة المشروعات الحديثة يستلزم لها مصادر مستمرة للمعلومات.

كذلك من مشاكل البحث ضعف الرقابة الداخلية يؤدي إلى خلل في المشروع نتيجة لضياع الممتلكات والتي تعنى أساس المشروع.

هدفت هذه الدراسة إلى عرض نظام الرقابة الداخلية ومعرفة موقف المراجع الخارجي منه ومعرفة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية ومدى الاعتماد عليها.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1/ من الأولويات الأساسية لدي المراجع الخارجي عند القيام بعملية المراجعة تقييم نظام الرقابة الداخلية والذي يتم تقييمه وفقاً لمتطلبات معايير المراجعة المتبعة.

2/ يعتمد حجم عينة الاختبارات التي يجريها المراجع على وجود كفاءة نظام المراقبة الداخلية فكلما كان هناك نظام للرقابة الداخلية يتصف بالكفاءة كلما كان حجم عينة الاختبارات قليل والعكس صحيح.

3/ من الوسائل التي يؤدي إلى توثيق معاملات المنشأة والتأكد من سلامتها واكتمال تسجيلها وجود نظام متكامل للدورات المحاسبية والفصل بين الواجبات وتحديد الصلاحيات.

⁽¹⁾ صلاح عبد الله حسن، تقييم نظام الرقابة الداخلية وأثره على عمل المراجع الخارجي، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2005م.

4/ التدريب الجيد والفعال واستخدام التقنية الحديثة والالتزام بالسياسات الإدارية يساعد على تفعيل الرقابة الداخلية.

أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة:

1/ ضرورة الاهتمام بالتدريب والتطوير واستخدام التقنية الحديثة والموازنات التخطيطية والالتزام بالسياسات الإدارية بغرض تفعيل الرقابة الداخلية وضبط العمل.

2/ ضرورة استخدام الدورات المحاسبية والفصل بين الواجبات وتحديد الصلاحيات للتمكن من توثيق معاملات المنشأة.

3/ ضرورة أن يضع المراجع الخارجي أولوياته عند القيام بعملية المراجعة تقييم نظام الرقابة الداخلية وذلك من خلال تخطيط المراجعة.

4/ ضرورة أن يعتمد التقييم الإيجابي لنظام الرقابة الداخلية على مدى كفاءة التطبيق الفعلي للنظام بالمنشأة موضوع المراجعة، وأن يتناسب حجم عينة الاختبارات التي يجريها المراجع مع ذلك التقييم.

8/ دراسة ناهض نمر محمد الخالدي، 2006م: (1)

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز المقومات الرئيسية لأنظمة الرقابة الداخلية الفعالة بهدف وضع إطار مقترح لتطوير أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية وإبراز دور تكنولوجيا المعلومات في دفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية فيها.

كما بحثت الدراسة إلى وجود فوارق في العمل المصرفي الإسلامي بين السودان وفلسطين.

(1) ناهض نمر محمد الخالدي، إطار مقترح لتطوير نظام الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية، دراسة مقارنة على المصارف في السودان وفلسطين، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2006م.

تتلخص مشكلة البحث في توقف بعض المصارف الإسلامية عن العمل في السودان لوجود أخطاء ومخالفات جوهرية في عملها وعدم ملائمة نظام الرقابة الداخلية فيها للتطور السريع في تكنولوجيا المعلومات مثل ستي بنك 1998م، وتصفية بنك الصفا 2000م وخصخصة البنك العقاري.

وتتبع أهمية الدراسة في أن متانة أنظمة الرقابة الداخلية في ظل تكنولوجيا المعلومات المحاسبية يساعد المصارف الإسلامية في السودان وفلسطين في المحافظة على الأصول وسلامة البيانات.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1/ إن تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف الحكومية يساعد على ضبط العمل ويساعد على التطوير واستخدام التقنيات الحديثة والالتزام بسياسات الإدارية.

2/ يؤدي صلاحيات العاملين وحصر مسئولياتهم وفرض التناوب بينهم إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

3/ من الأولويات الأساسية لدى المراجع الخارجي عن القيام بعملية المراجعة تقييم نظام الرقابة الداخلية.

4/ يتم قياس كفاءة نظام الرقابة الداخلية من خلال التقارير والبيانات المقدمة للإدارة.

أهم التوصيات التي توصل إليها الباحث:

1/ ضرورة استخدام الدورات المحاسبية والفصل بين الواجبات وتحديد الصلاحيات بدقة.

2/ ضرورة الاهتمام بالتدريب والتطوير في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات.

3/ ضرورة استخدام أساليب الرقابة التنظيمية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بغرض رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية.

4/ وضع برامج لتدريب القيادات الإدارية العليا.

9/ دراسة عبد الله موسى عثمان إسحاق، 2006م: (1)

تناولت الدراسة أسس ومقومات نظام المراجعة الداخلية بالقطاع المصرفي السوداني بالتطبيق على بنك التضامن الإسلامي.

هدفت الدراسة إلى التعرف على نظام المراجعة الداخلية المطبق ببنك التضامن الإسلامي كما هدفت إلى التعرف على مستوى الأسس والمقومات التي تنطبق على المراجعة الداخلية ببنك التضامن الإسلامي.

توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

1/ ضعف أسس ومقومات نظام المراجعة الداخلية يعد مؤشراً على ضعف الإدارة بالمنشأة.

2/ معظم موظفي الإدارة ببنك التضامن الإسلامي تأهيلهم ثانوي.

3/ يحتاج الكادر البشري للمراجعة الداخلية إلى تأهيل علمي.

أهم التوصيات التي توصل إليها الباحث:

1/ ضرورة الاهتمام بتعيين ذوى الاختصاص في إدارة المراجعة الداخلية ببنك التضامن الإسلامي.

2/ ضرورة توحيد أسس ومقومات نظم المراجعة الداخلية للمصارف السودانية كمدرسة واحدة وذلك عن طريق إشراف مركز التدريب الموحد لكل المصارف.

3/ ضرورة توجيه مزيد من الاهتمام بتدريب المديرين بإدارة المراجعة الداخلية بالمصارف على أحدث التقنيات بما توصلت إليه نظم المراجعة الداخلية عالمياً.

(1) عبد الله موسى عثمان إسحاق، أسس ومقومات نظم المراجعة الداخلية بالقطاع المصرفي السوداني، رسالة ماجستير، المحاسبة والتمويل، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2006م.

4/ ضرورة الاهتمام بتطبيق مقومات نظام المراقبة الداخلية لضمان جودة عملية المراجعة الداخلية.

10/ دراسة رشيدة على أحمد، 2006م: (1)

تناولت الدراسة نظم الرقابة الداخلية وأثرها على تنفيذ عقود المشتريات الحكومية. إن الهدف من تناول هذه الدراسة الآتي:

1/ التعرف على أساليب الرقابة على المشتريات في تخفيض إنتاج السلع الإنتاجية والمشتريات إلى مستوى أقل من مستوى التكلفة الحالية.

2/ تقديم مقترحات بشأن إيجاد نظام سليم للمشتريات يكون أساساً للرقابة ويساعد في اتخاذ القرار.

إن المشكلة الرئيسية لهذا البحث تتمثل في:

1/ مشكلة تدفق الاحتياجات بصفة مستمرة للمؤسسة عندما تقدم المؤسسة بشراء جميع احتياجاتها في بداية العام.

2/ صعوبة التخزين لعدم وجود مخازن كافية وملئمة الأمر الذي يضطر المؤسسة لاستئجار مخازن إضافية.

3/ عدم وصول المشتريات في وقت مناسب يؤدي إلى عدم التزام المؤسسة بتنفيذ العقود.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1/ تطبيق الطرق المحاسبية المتعارف عليها بطريقة سليمة يزيد من فعالية الرقابة الداخلية.

2/ عدم الالتزام باللوائح والإجراءات الموضوعية يؤدي إلى تعطيل العمل وإعطاء الفرص للتلاعب.

(1) رشيدة علي أحمد، نظم الرقابة الداخلية وأثرها على تنفيذ عقود المشتريات الحكومية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2006م.

3/ إن الرقابة الداخلية تتطور تبعاً لتطور المنشآت وكبر حجمها وذلك نتيجة لانتشار التجارة العالمية واتساع نطاق التجارة الداخلية.

4/ وظيفة الشراء في بعض المؤسسات العامة والخاصة أصبحت وظيفة استراتيجية تقوم بعملية التخطيط العلمي للعمليات الشرائية.

أما أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة:

1/ اهتمام الإدارة العليا بوظيفة الشراء وقطاع المشتريات بصفة عامة باعتبارها وظيفة أساسية لخدمة وتحقيق أهداف المؤسسة.

2/ ضرورة تطوير النظم المحاسبية بما في ذلك نظم الرقابة الداخلية ودعم الأجهزة القائمة على تطبيق نظام الرقابة الداخلية بما يحقق الرقابة الشاملة.

3/ ضرورة وجود وحدات للمراجعة بمؤسسات القطاع العام المختلفة وتدريب كوادرها والعمل على رفع كفاءتهم.

4/ الاهتمام بالتقارير التي تصدرها المراجعة الداخلية باعتبارها المرآة التي تعكس مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية.

11/ دراسة د/ سوسن عبد الفتاح محمد أبو الجود، 2006م: (1)

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير إجراءات الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية في ظل عمل هذه الوحدات في نظام الحكومة الإلكترونية المصرية التي بدأ العمل بها.

يستمد البحث أهميته إلى التطور السريع في المعاملات الإلكترونية والتي أدت إلى ظهور الحكومة الإلكترونية، والتي بدأ بالفعل العمل بها في موقع الحكومة المصرية، كذلك هدفت هذه الدراسة على التعرف على هرمية المعلومات المالية الحكومية.

(1) د. سوسن عبد الفتاح محمد، تطور الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية بما يتناسب مع متطلبات الحكومة الإلكترونية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، جمهورية مصر العربية، 2006م.

ترجع أهمية هذا البحث إلى التطور السريع في المعاملات الإلكترونية والتي أدت إلى ظهور الحكومة الإلكترونية، والتي بدأ بالفعل العمل بها في موقع الحكومة المصرية.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- 1/ تهدف الحكومة الإلكترونية إلى توفير الخدمات عن طريق أساليب جديدة تقوم على مبدأ استخدام تكنولوجيا المعلومات.
- 2/ تتيح الحكومة الإلكترونية فرص متكافئة للجميع للاستفادة من المعلومات وإجراء المعاملات الحكومية.
- 3/ تسمح الحكومة الإلكترونية بفتح مجالات واسعة لتوفير الخدمات بطرق سهلة جداً مما يوفر الجهد والمال.
- 4/ لا يوجد تنظيم بين العلاقات الداخلية وبرامج المديرين المالية في الإدارة المالية الحكومية.
- 5/ ضعف برامج التدريب لموظفي الإدارات المالية الحكومية.
- 6/ برامج التقنية الإلكترونية تحتاج إلى تحديث في الأنظمة المالية الحكومية.

أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة:

- 1/ يجب تطوير بروتوكولات الحكومة المصرية ومواصفاتها القياسية.
- 2/ يجب خلق شبكة اتصالات وعلى مستوى الجمهورية تجمع جميع الجهات الحكومية وجميع البنوك وجميع الأجهزة التي يتعامل معها المواطن.
- 3/ يجب إنشاء معايير للمحاسبة الحكومية تؤدي إلى توفير معلومات مفهومة وموثوقة بها.
- 4/ يجب زيادة الحوافز والرواتب للعاملين بالأعمال الإلكترونية في الوحدات الحكومية.

5/ يجب على الدولة زيادة الدعم المالي للوحدات الحكومية الذي يمكّنها من شراء الأجهزة والبرامج وتصميم النظم وتطويرها حتى تتمكن من الدخول في الحكومة المصرية.

12/ دراسة د/ ماجد محمد الفرا وأ. سعيد يوسف كلاب، 2006م: (1)

تناولت هذه الدراسة تحليل وتقييم واقع الرقابة الداخلية في وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية بقطاع غزة، من أجل التعرف على مدى توفر المعلومات الإدارية والمالية الضرورية لبناء نظام رقابي داخلي متكامل وفعال.

تمثلت مشكلة الدراسة والتي أظهرت العديد من التقارير والدراسات المحلية والدولية حول أداء وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية منذ تأسيسها عام 1994م بأن هناك العديد من مظاهر الخلل وسوء الإدارة في ممارساتها، وما نتج عنها من تجاوزات مالية وإدارية ويعتبر نظام الرقابة الداخلية الضعيف هو الذي أدّى إلى الخلل الكبير ولقد هدفت هذه الدراسة إلى الآتي:

1/ التعرف على طبيعة النظام الرقابي في وزارات السلطة الفلسطينية.

2/ بيان دور وأهمية الرقابة الداخلية في المحافظة على المال العام وصونه، وتحسين مستوى الأداء.

3/ الوقوف على الأسباب والمعوقات الأساسية التي تواجه تطبيق وتطوير نظم جيدة للرقابة الداخلية في وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية.

أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة:

1/ ضرورة أن يولى مجلس الفلسطيني نظم الرقابة الداخلية بالوزارات الفلسطينية الاهتمام اللازم، والعمل الجاد لاستكمال المقومات الإدارية والمالية الأساسية للرقابة الداخلية بالوزارات الفلسطينية.

(1) د. ماجد محمد الفرا وأ. سعيد يوسف كلاب، تقييم واقع الرقابة الداخلية في وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة، المجلة العلمية، التجارة والتمويل، المجلد الثاني، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2006م.

2/ من المهم أن يعمل مجلس الوزراء وبالسّعة على وضع وإقرار الهياكل التنظيمية لوزارات السلطة الفلسطينية.

3/ تطوير وسائل الرقابة الإدارية والمالية المستخدمة بوزارات السلطة الفلسطينية من خلال تحسين آلية إعداد وإقرار الموازنة العامة واستنادها إلى خطط وأهداف سنوية.

4/ تفعيل وسائل المحاسبة والمساءلة من خلال إقرار القوانين وتحديد العقوبات وتطبيق الإجراءات القانونية بحق المخالفين بما يدعم إجراءات وضوابط نظم الرقابة الداخلية.

5/ الاهتمام بتطوير علاقات التعاون والتنسيق وتضافر الجهود بين وحدات الرقابة الداخلية بالوزارات.

13/ دراسة عبد المنعم جميل مصطفى، 2007م: (1)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأصول العلمية للمحاسبة المالية بهدف معرفة أثر الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على عملية الرقابة المصرفية والتعرف على أدوات وأساليب أنظمة الرقابة الداخلية ودراسة الأصول العلمية للمراجعة بهدف معرفة أثر الالتزام بمعايير المراجعة ومتطلبات الرقابة المصرفية الحديثة.

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1/ ضعف الإفصاح وغياب الشفافية في المعلومات الأساسية التي توفرها المصارف السودانية حول حسابات الاستثمار.

2/ غياب المعلومات عن أي عمليات لجهات ذات مصلحة أو علاقة بالمصارف السودانية.

(1) عبد المنعم جميل مصطفى، تقويم أساليب أدوات الرقابة على النظام المصرفي السوداني، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2007م.

3/ غياب المعلومات التي تمكن أصحاب المصلحة في المصارف السودانية من رقابة الأداء وضعف الإفصاح حول توزيع الموجودات.

4/ أظهرت الدراسة صعوبة إجراء المعالجة المحاسبية لنصيب الأموال غير المستمرة من العائد وبالتالي غياب الإفصاح عن هذه المعلومة الهامة.

أما التوصيات التي توصلت إليها الدراسة:

1/ تصميم الهياكل التنظيمية والإدارية وفقاً لطبيعة عمل وحجم ونشاط المصارف مع تحديد خطوط الاتصال والتنسيق التي تمكن من استخدام وتطبيق أساليب الرقابة الداخلية الوقائية المستمرة واللاحقة.

2/ إطلاع مجالس إدارات المصارف بدورها الرائد في الرقابة بوضع الاستراتيجيات والسياسات الواضحة والمكتوبة للرقابة على تنفيذ خطط العمل وأهداف الأداء لتحليل المخاطر المالية والمستقبلية.

3/ تفعيل نظم المعلومات المحاسبية والإدارية مع التقيد بمعايير المحاسبة الدولية والإسلامية مع توفير الإجراءات التي تضمن وصول المعلومات لمتخذي القرارات.

4/ إدخال وظيفة إدارة الخزينة بالمصارف السودانية وذلك بإصدار منشور من بنك السودان المركزي بالزامية إدخال هذه الوظيفة.

14/ دراسة محمد علي محمد الحاج، 2007م: (1)

توصلت الدراسة إلى مداخل تحليلية لعمل المراجعة يستفاد منها في تقويم عمل المؤسسة والخروج بمؤشرات تدور حول الربحية وسياسة المصارف في التمويل والاستثمار، وتعتمد عليها الإدارة في اتخاذ القرارات.

(1) محمد علي محمد الحاج، دور المراجعة الخارجية في تقويم أداء المصارف الإسلامية، رسالة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2007م.

تطرقت الدراسة إلى فجوة التوقعات من خلال التقارير كوسيلة للاتصال بين مستخدمي التقارير والإدارة ويمكن علاج ذلك من خلال مسئولية تقرير الإدارة عن المعلومات الواردة.

تظهر أهمية الدراسة في أنها ترتفع بمستوى الأداء للمراجعة والتقييم مما يساعد على التخطيط الاستراتيجي لأداء المصارف إضافة لقياس أثر ذلك ومعرفة كفاءة أداء العاملين.

خلصت الدراسة إلى أن المراجعة الخارجية تقوم أداء المصارف بكفاءة عالية، وتعتبر مؤشرات التحليل المالي أهم وسائل تقييم الأداء داخل المصارف إضافة لدور الرقابة بما فيها المراجعة الداخلية التي تعتبر وسيلة مهمة في تقييم الأداء وكذلك تقرير المراجعة المطوّل، فهو خلاصة الأداء بالنسبة للمراجعين ودليل على إنجاز مهمة المراجعة في المصارف الإسلامية.

15/ دراسة سهير عوض قنديل، 2007م: (1)

تناولت الدراسة مشكلة ضعف نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين يؤثر على النظام المحاسبي في اكتشاف الغش والأخطاء، وعدم كفاءة نظام الرقابة الداخلية يؤثر على كفاءة الأداء المحاسبي، الرقابة المشددة من قبل الدولة حماية للمدخرين والمستثمرين والاقتصاد الوطني يؤدي إلى عرقلة سير العمل والأداء.

هدفت الدراسة إلى مساعدة جميع إدارات شركات التأمين على تأدية مسئولياتهم بطريقة فعالة وتزويدهم بتحليل موضوعية للبيانات وتقارير ملائمة تتمتع بالشفافية.

وظهرت أهمية الدراسة في أن المراجعة الداخلية في أن المراجعة الداخلية تتم بصورة منتظمة وعلى مدار السنة بدلاً من مرة واحدة سنوياً مما يؤدي إلى المتابعة والمقدرة على اكتشاف الأخطاء ومعالجتها فوراً .

(1) سهير عوض قنديل، أثر كفاءة نظام الرقابة الداخلية على الأداء المحاسبي في شركات التأمين، رسالة دكتوراه، في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2007م.

وتمثلت فرضيات الدراسة في أن نظام الرقابة الداخلية يسهم بدرجة معقولة في منع اكتشاف الأخطاء الجوهرية والتلاعب في السجلات المحاسبية.

أما الفرضية الثانية فتمثلت في أن نظام الرقابة الداخلية يساعد على تطبيق النظام المحاسبي بدقة وعلى أسس علمية سليمة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1/ وجود هيكل إداري واضح ووصف وظيفي مع تحديد الواجبات والمسؤوليات وصدور تعليمات واضحة بتوقيع كل موظف على المستندات يقلل كثيراً من التلاعب والغش.

2/ الرقابة المستمرة للأرصدة بالبنوك والخزائن وتطبيق الإجراءات واللوائح يقلل من الغش والأخطاء.

3/ توافر دورة مستندية مكتملة يعتبر دليلاً على وجود نظام محاسبي جيد.

4/ وجود قوائم مالية وتقارير دورية ورفعها للمسؤولين يعتبر دليل واضح على تطبيق النظام المحاسبي بالدقة المطلوبة.

أما أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة:

1/ العمل على تطبيق أسلوب المراجعة بمساعدة الحاسب الآلي من قبل مراجعي ديوان المراجعة العامة والمراجعين القانونيين.

2/ ضروري أن يكون هنالك تخطيطاً عاماً وشاملاً لكافة المهام الخاصة بأجهزة الرقابة الداخلية حتى تتم تغطية النشاطات بصورة جيدة وفعالة.

3/ حث شركات التأمين باتباع سياسة التطور المستمر كي تتمكن من مجاراة تطورات التكنولوجيا المتسارعة.

4/ إحكام الرقابة على أعمال التحصيل ومراجعة الدفاتر والسجلات المحاسبية ودفاتر التحصيل.

5/ نشر الوعي التأميني وإقامة دورات تدريبية مكثفة للعاملين في قطاع التأمين.

16/ دراسة وليم أندراوس إيران، 2007م: (1)

هدفت هذه الدراسة إلى التأكيد بضرورة وجود نظام للرقابة الداخلية بجامعة جوبا يتميز بكفاءة عالية وذلك دعماً لتجويد أدائها الإداري والمالي.

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في عدم وجد نظام رقابة داخلية فعال بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي مما يشكل حقيقة ظلت تؤرق كثيراً من المراقبين الماليين والإداريين بهذه المؤسسة.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1/ إن فعالية نظام الرقابة الداخلية تتوقف بالدرجة الأولى على الالتزام بتطبيق جميع المقومات الأساسية المعروفة.

2/ وجود نظام للرقابة الداخلية الفعال يمثل أساس قياس الأداء للمستويين الإداري والمالي.

3/ أي خلل لنظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى عدم قدرة المؤسسة على القيام بمسئوليتها لتحقيق الأهداف المرجوة.

4/ يساعد نظام الرقابة الداخلية على رفع كفاءة الأفراد والآلات ويؤدي إلى اكتشاف المدراء والموظفين المبدعين.

5/ وجود أنظمة للرقابة الداخلية عالية الكفاءة تزيد من ثقة مخرجات النظام المحاسبي الذي يتم تطبيقه.

أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة:

(1) وليم أندراوس إيران، نظام الرقابة الداخلية ودوره في ترقية الأداء الإداري والمالي بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، ماجستير محاسبة، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2007م.

1/ يجب أن يعطي نظام الرقابة الداخلية تأكيداً مناسباً بأن الأهداف سوف تتحقق.

2/ على كل مؤسسة أو منشأة العمل على توفير نظام رقابة داخلية على درجة عالية من الفعالية ويعتمد على الأسس العلمية والمهنية.

3/ العمل على الفصل السليم في الوظائف التي يشغلها الأفراد وذلك بجعل لكل وظيفة حدوداً معينة من المستويات وتنفيذ العمليات.

4/ وضع نظام محاسبي متكامل يستند للأسس العلمية والمهنية.

5/ على كل مؤسسة إخضاع نظام الرقابة الداخلية للتقييم والمراجعة المستمرة.

17/ دراسة عبد الرحيم محمد بخيت، 2008م: (1)

استهدفت هذه الدراسة دراسة وتقييم كفاءة أداء الآليات الرقابية والإشراف المؤسسي المطبقة في القطاع المصرفي السوداني، واقتراح الطرق الكفيلة للرقابي بفعالية أداء تلك الآليات، والتي تسليط الضوء على الاتجاهات الحديثة والمعاصرة في مجال الإدارة المصرفية على النطاق العالمي، كذلك تهدف الدراسة إلى دعم كفاءة البرامج الإصلاحية من قبل بنك السودان المركزي في سعيه لإصلاح شأن القطاع المصرفي السوداني.

توصلت الدراسة إلى الآتي:

1/ هناك شبه اتفاق بين أفراد عينة الدراسة على أن الرقابي بكفاءة الجهد الرقابي لبنك السودان المركزي يستلزم تصميم وتطبيق نظام محاسبي مصرفي موحد.

2/ البيئة المصرفية السودانية تفتقد متطلبات عمل نموذج بازل "كأحد آليات الرقابة" لقياس كفاية رأس المال بفعل المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل عملاء المصارف السودانية تعوزها الدقة.

(1) عبد الرحيم محمد بخيت، كيفية تفعيل الرقابة والإشراف المؤسس على وحدات الجهاز المصرفي السوداني، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2008م.

3/ ضعف الإشراف المؤسسي المصرفي يحول دون تنفيذ عمليات الدمج وأن تلك العمليات ستواجه بالكثير من العقبات ولن تحقق أهدافها.

4/ الإشراف المؤسسي المصرفي السوداني يعاني العديد من السلبيات التي تؤدي إلى تدني نوعية أدائه ومن أهم تلك السلبيات التأثير السلبي للإشراف على أداء المشرفين.

أما أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة:

1/ على بنك السودان المركزي تصميم وتطبيق نظام مصرفي موحد والزام المصارف التجارية بممارعاته.

2/ التنسيق بين اتحاد المصارف، المحاسبين القانونيين، اتحاد أصحاب العمل وبنك السودان المركزي العمل على الرقي بالمعلومات المقدمة من العملاء.

3/ تأهيل الكوادر الرقابية لبنك السودان في مجال تقييم أداء نظم التصنيفات الداخلية بالمصارف.

4/ تجويد أداء الإشراف السياسي بالدولة، ربما يؤثر إيجابياً على الإشرافيين الاقتصاديين.

5/ إلزام المصارف بالإفشاء عن الأسس التي يتم منح العاملين لاستحقاقاتهم.

18/ دراسة عبد الماجد عبد الله حسن أحمد، 2008م: (1)

يهدف هذا البحث إلى تحديد الإطار العلمي للمراجعة الإدارية ودورها في اكتشاف أوجه القصور وفرص التحسين في التنسيق بين الأنشطة والعمليات في تحديد المهام والمسؤوليات وتوفير الموارد والخامات ومن ثم تقويم الأداء التشغيلي والتسويقي للمنشآت.

(1) عبد الماجد عبد الله حسن أحمد، إطار علمي لتحديد دور المراجعة الإدارية في تقويم الأداء التشغيلي والتسويقي للمنشآت الصناعية السودانية، رسالة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة، جامعة النيلين، 2008م.

مشكلة هذا البحث تمثلت في تحديد ما يمكن أن تقدمه مهنة المراجعة للمساعدة في حل المشاكل التي تواجه إدارات الشركات والمنشآت الصناعية في ظل المتغيرات الجوهرية السريعة والمتابعة التي يشهدها عالم اليوم.

لقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1/ إن الصناعة في السودان ومن خلال التوسع في التصنيع المتكامل تعتبر مهمة جداً من أجل تغطية حاجات البلاد الفعلية من البضائع والسلع والمنتجات المختلفة مما يمثل زيادة في الدخل القومي وإضافة للاقتصاد بما توفره من عملات أجنبية.

2/ من خلال مكونات الهيكل التنظيمي والإداري لشركة سكر كنانة تبين أن تحقيق كفاءة الأداء للإدارة العليا للشركة يتم عن طريق تقييم وتحليل الأهداف والخطط الاستراتيجية.

3/ إن تقويم أداء المنتجات عن طريق تقارير المراجعة الإدارية يساعد في تحسين جودة المنتجات في تخفيض تكاليف الإنتاج بما يحقق الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية حيث أن شدة المنافسة تحول دون إمكانية زيادة أسعار بيع المنتجات.

4/ يتطلب تخفيض وتقييم كفاءة الأداء في وظيفة التسويق والتقويم الشامل لكل مكونات وأقسام وفروع وظائف التسويق بناءً على مفهوم وهدف المراجعة التسويقية الذي يعني الفحص الشامل والمنظم الدوري لبيئة العمل.

أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة:

1/ ضرورة اهتمام المنشآت الصناعية ومنظمات الأعمال الاقتصادية بالمراجعة الإدارية وذلك لما لها من دور فعال يحقق الكفاءة والفعالية الاقتصادية في الأنشطة والعمليات.

2/ يجب توجيه إدارات المنشآت بان تطبيق المراجعة الإدارية يساعد في تقويم الأداء التشغيلي والتسويقي بما يحقق رضا الإدارة.

3/ يجب ان يتولى ديوان المراجعة العامة بالسودان مبدأ تطبيق المراجعة الإدارية بالمنشآت الصناعية التي تتبع للدولة أو تساهم في رأسمالها.

4/ يجب التعامل مع التوصيات المقررة ونتيجة لأداء المراجعة الإدارية بأنها ملزمة للتطبيق خاصة عندما يستنتج أن هنالك قصور في الأنشطة الإنتاجية.

19/ دراسة نهلة إبراهيم عبد الكريم داؤود، 2008م: (1)

مشكلة هذه الدراسة في أن الرقابة يجب أن تمارس على جميع أوجه النشاط بالمشروع، بأن تتضمن في أي نظام محاسبي، وبدون وجود نوع من أنواع الرقابة يصبح من الصعب على وحدة اقتصادية حماية أصولها، أو الاعتماد على سجلاتها.

هدفت هذه الدراسة إلى التأكد من الحصول على بيانات محاسبية يمكن الاعتماد عليها وكذلك تخفيض احتمال حدوث مخالفات لتعليمات ولوائح المؤسسة أو المنشأة. وهدفت أيضاً على تشجيع العاملين على الالتزام بالسياسات الموضوعية بواسطة الإدارة.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1/ تقويم إدارة المصنع بتطبيق نظام الرقابة الداخلية بشكل صارم.

2/ يقوم نظام الرقابة الداخلية بتشجيع العاملين على الالتزام بالسياسات واللوائح التي وضعها المصنع.

أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة:

(1) نهلة إبراهيم عبد الكريم داؤود، أثر الرقابة الداخلية في زيادة الكفاءة والفعالية بالمنشآت الصناعية، رسالة دكتوراه، محاسبة وتمويل، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2007م.

1/ رفع كفاءة العنصر البشري من العاملين عن طريق التدريب المتقدم في استخدام الحاسبات الآلية وبرمجتها.

2/ الاهتمام بالعاملين في المنشأة وذلك عن طريق تقديم الحوافز التشجيعية.

3/ عدم اتخاذ أي قرار مخالف لرأي التقارير التي يرفعها نظام الرقابة الداخلية.

20/ دراسة كمال على أحمد التريكي، 2008م: (1)

تطرق الباحث إلى دور نظام الرقابة الداخلية في تقويم أداء المصارف التجارية في ليبيا وتمثلت المشكلة في دور نظام الرقابة الداخلية في تقويم أداء المصرف التجاري الوطني.

يهدف هذا البحث إلى تقويم نظام الرقابة الداخلية وربطه من أهمية القطاع المصرفي الليبي في اقتصاديات ليبيا وما مدى ملاءمته لطبيعة العمل المصرفي الذي يقتضي الدقة والأمانة والسرعة.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1/ وجود علاقة بين نظام الرقابة الداخلية المطبق لأعمال المصرف التجاري الوطني.

2/ إن تخصيص المراجع الداخلي بالمصرف التجاري الوطني ليس بالكفاءة التي تمكن من ممارسة المهام الموكلة له على الوجه المطلوب.

3/ ندرة وجود الدورات التدريبية المتخصصة لتأهيل وتحسين كفاءات المراجعين والرفع من مستواهم العلمي والعملية.

4/ عدم استخدام الأساليب الحديثة والمتطورة في المصرف التجاري الوطني.

أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة:

(1) كمال علي أحمد التريكي، دور نظام الرقابة الداخلية في تقويم أداء المصارف التجارية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة النيلين 2008م.

1/ ضرورة وضع دليل مناسب لإجراءات الرقابة الداخلية الواجب اتباعها وتحديثه من وقت لآخر.

2/ ضرورة عمل هياكل تنظيمية ووصف وظيفي وعمل نظم المحاسبة والمراجعة وشئون العاملين وللرقابة الداخلية للأصول.

3/ الاهتمام بالكفاءات المصرفية الموجودة حالياً والعمل على تطويرها واستقطاب الكوادر الفنية المؤهلة من خارج القطاع.

4/ الاهتمام بإعداد الدورات التدريبية للعاملين في المصارف من أجل زيادة الوعي وتطوير المهارات الشخصية في مجال طرق الكشف ومتابعة العمليات المصرفية.

5/ ضرورة وضع دليل مناسب لإجراءات الرقابة الداخلية الواجب اتباعها.

21/ دراسة عبد الناصر نمر عبد الرحمن وادي، 2008م: (1)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التقارير الرقابية في تقويم الأداء في ظل تطبيق نظام محاسبة المسؤولية. واكتسبت الدراسة أهميتها من منطلق أن الأنشطة الرقابية قد تم بشكل علمي ومهني دقيق، إلا أن ضعف وفشل التقارير في عرض نتيجة تلك الأنشطة قد يفقد عملية الرقابة جدواها.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1/ للتقارير الرقابية دور هام وتأثير كبير في تقويم أداء المؤسسات بأنواعها "حكومية - خاصة" التي تطبق نظام محاسبة المسؤولية.

2/ للتقارير الرقابية دور هام وتأثير كبير في تقويم أداء المؤسسات التي تطبق الأنظمة المحاسبية جنباً إلى جنب مع نظام محاسبة المسؤولية.

3/ للتقارير الرقابية دور أساس في إعطاء صورة عن أداء المؤسسة وإدارتها.

(1) عبد الناصر نمر عبد الرحمن وادي، دور التقارير الرقابية في تقويم الأداء في ظل تطبيق نظام محاسبة المسؤولية، رسالة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة، جامعة النيلين 2008م.

4/ لا يوجد شكل أو نظام محدد لإعداد التقارير يتم اتباعه في جميع المؤسسات.

5/ للتقارير دور هام في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة وتقويم الأداء في المؤسسات بأنواعها.

توصل الباحث إلى التوصيات الآتية:

1/ ضرورة وضع نظام جيد لتدريب العاملين والاهتمام بهم وتأهيلهم علمياً والتدريب المستمر.

2/ ضرورة استخراج الأساليب الحديثة من إنترنت وأجهزة حاسوب لتحسين مستوى إعداد وتقويم التقارير الرقابية بموعدها في الوقت المناسب.

3/ ضرورة الاهتمام بجميع عناصر ومكونات التقرير من شكل ومضمون وتوصيات.

4/ ضرورة مراعاة الحيطة والحذر في إعداد التقارير الرقابية فهي بجانب فوائدها المهمة وتأثيرها الكبير على تقويم الأداء والإصلاح الإداري والمالي.

5/ ضرورة تطبيق نظام محاسبة المسؤولين وفقاً لأسس علمية صحيحة في المؤسسات بأنواعها.

22/ دراسة د/ بدر نبيه أوسانيوس، 2008م: (1)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مسئولية الإدارة في التقرير عن فعالية ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية وتحديد مسئولية مراقبي الحسابات في التصديق على تقارير الإدارة وإصدار تقرير عن تقييم الإدارة بشأن فعالية ضوابط الرقابة الداخلية على التقرير المالي. كذلك هدفت هذه الدراسة إلى تحديد انعكاسات تقارير كل من الإدارة ومراقب الحسابات على جودة ومصداقية التقارير المالية.

(1) د. بدر نبيه أوسانيوس، تطور دور مراقبي الحسابات في التقرير عن تقييم تقارير الأداء بشأن فعالية ضوابط الرقابة الداخلية وأثر ذلك على جودة التقارير المالية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، منشورة تصدرها كلية التجارة، جامعة بني سويف، جمهورية مصر العربية 2008م.

إن مشكلة هذه الدراسة تمثلت في آثار تقارير الإدارة عن فعالية ضوابط الرقابة الداخلية على التقرير المالي وتقييم مراقب الحسابات لها والتقرير عنها على جودة التقارير المالية.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

1/ تؤدي تقارير الإدارة عن فعالية ضوابط الرقابة الداخلية إلى تدعيم عملية التقييم بدليل إثبات كافي وملائم.

2/ تمثل تقارير مراقبي الحسابات عن تقييم تقارير الإدارة لفعالية ضوابط الرقابة الداخلية إحدى صور خدمات التأكيد على جودة التقارير المالية.

3/ تؤدي تقارير الإدارة عن فعالية ضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مراقب الحسابات لها والتقرير عنها إلى خفض الممارسات الشائعة والمتعلقة بإدارة الأرباح.

4/ يتطلب التقرير عن فعالية ضوابط الرقابة الداخلية من قبل مراقب الحسابات أن يقوم بفهم وتقييم عملية الإدارة الخاصة بتقييم فعالية الرقابة الداخلية للمنشأة.

أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة:

1/ ضرورة قيام المنظمات المهنية المحاسبية والجهات الحكومية المشرفة على أسواق المال بعقد المؤتمرات لتوعية المستثمرين وكافة أصحاب المصالح بماهية وأهداف تقارير الإدارة.

2/ ضرورة قيام المنظمات المهنية في جمهورية مصر العربية ببذل مزيداً من الجهد لإعداد معايير مراجعة جديدة تحقق المواءمة بين معايير مجلس الإشراف المحاسبي على الشركات العامة.

3/ ضرورة إلزام المنشآت بإعداد تقارير عن فعالية ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية بصفة اختيارية.

4/ ضرورة توسيع نطاق الإفصاح من خلال التقارير المنشورة المتعلقة بفعالية ضوابط الرقابة الداخلية على التقرير المالي مع الاهتمام بالمحتوى ونوعية المعلومات.

23/ دراسة نجاه علي التوم حامد، 2008م: (1)

تهدف الدراسة إلى تناول مشكلة فشل المؤسسات المالية والمصرفية، عن استرداد مستحققاتها رغم ما يسند لها من قوانين، وما هو الدور الرقابي لديوان المراجعة القومي اتجاه المؤسسات المالية، ودور بنك السودان المركزي الرقابي اتجاه البنوك وما هي الوسيلة الممكنة للتنبؤ بالفشل المالي قبل حدوثه.

تناول البحث التعرف بالرقابة المالية وآلياتها والسلامة المالية للمصارف والمؤسسات المالية، وكذلك هدف البحث إلى معرفة التمويل الممنوح بواسطة المصارف والمؤسسات المالية والآثار السالبة له.

أوصت الدراسة بعدة توصيات منها:

- 1/ دعم إدارتي التفتيش وتنمية الجهاز المصرفي بالبنك المركزي بكوادر مؤهلة ومخصصة ومدركة لأبعاد ومرامي وطرق الرقابة الحديثة.
- 2/ منح سلطات قانونية أوسع للعاملين بالأقسام والوحدات الرقابية يمكن من إصدار القرارات الإصلاحية دون تراخي أو تباطؤ.
- 3/ غرس مفاهيم وقيم الرقابة الداخلية ولحياء المثل والأخلاق وأن تكون للقيادة في موقع وظيفي قدوة للآخرين.

24/ دراسة عبد اللطيف محمد الحسن عبد اللطيف، 2008م: (2)

تناولت الدراسة دور المراجعة الداخلية في قياس فاعلية إحصاءات مالية الحكومة تمثلت المشكلة في تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة في السودان، وبعد تطبيق هذا النظام هل تستطيع المراجعة الداخلية قياس فاعلية إحصاءات

(1) نجاه علي التوم حامد، دور الرقابة المالية في التنبؤ بالفشل في المؤسسات المالية والمصرفية، رسالة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2008م.

(2) عبد اللطيف محمد الحسن عبد اللطيف، دور المراجعة الداخلية في قياس فاعلية إحصاءات الحكومة، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، 2008م.

مالية الحكومة GFS أم يحتاج هذا النظام لإجراءات ولوائح جديدة للمراجعة الداخلية حتى تستطيع مراجعة هذا النظام المطبق حديثاً في السودان.

هدفت الدراسة إلي:

- إلقاء الضوء على المراجعة الداخلية كأداة رقابية.
 - مدى تطور وزيادة كفاءة المراجعة الداخلية.
 - قياس فاعلية وكفاءة نظام إحصاءات مالية الحكومة GFS.
 - مدى قدرة المراجعة الداخلية على قياس فاعلية نظام GFS.
- قام الدارس باختبار الفرضيات الآتية:
- فاعلية المراجعة الداخلية تؤدي إلى تطور عملية المراجعة.
 - فاعلية وكفاءة المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين تؤدي إلى زيادة فاعلية قياس نظام إحصاءات مالية الحكومة GFS.
 - اللوائح المنظمة لإجراءات المراجعة الداخلية في السودان لسنة 1997م تفتقد لفاعلية مراجعة نظام GFS.
 - نظام إحصاءات مالية الحكومة يساعد على تفعيل إجراءات رقابية داخلية عالية الكفاءة.
- توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:
- فاعلية وكفاءة المراجعة الداخلية تؤدي إلى زيادة فاعلية قياس إحصاءات مالية الحكومة GFS.
 - فاعلية وكفاءة وتأهيل المراجعين الداخليين يؤثر إيجاباً في زيادة فاعلية قياس نظام إحصاءات مالية الحكومة GFS.
 - نظام إحصاءات مالية الحكومة GFS يحتاج إلى لوائح جديدة لقياس فاعليته.
- ختمت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها:

- زيادة فاعلية المراجعة الداخلية.
- يجب تعديل لوائح وقوانين المراجعة الداخلية حتى تستطيع قياس نظام إحصاءات مالية الحكومة GFS.
- زيادة شفافية ومصادقية عملية المراجعة الداخلية لتلائم نظام إحصاءات مالية الحكومة GFS.

هذه الدراسة تناولت دور المراجعة الداخلية في قياس فاعلية إحصاءات مالية الحكومة، ولكنها لم تأخذ دور نظام إحصاءات مالية الحكومية في زيادة الإفصاح والشفافية للموازنة العامة للدولة.

25/ دراسة ناصر بن صالح ناصر، 2009م: (1)

تناولت الدراسة مشاكل تصنيف نظم الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسب الآلي في الشركات في مدينة جدة، تمثلت مشكلة الدراسة في كونه تتجه للتطور الهائل في مجال المحاسبة نتيجة لانتشار الحاسب الآلي في مجال المحاسبة أصبح المراجع يفتقر إلى الدراية الكافية في مجل المحاسبة والمراجعة لذلك ركز الباحث في مجال بحثه على مشاكل تطوير نظم الرقابة الداخلية.

هدفت الدراسة إلى معرفة مشاكل تطبيق نظم الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسب الآلي ومعرفة أثر استخدام الحاسب الآلي على الرقابة والمراجعة وبيان استخدامها في مجال المحاسبة.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج:

1/ تعتبر المراجعة الداخلية نوع من أنواع الرقابة الداخلية تتم بشكل منفصل ومستقل بواسطة موظفي المنشأة.

(1) ناصر بن صالح ناصر، مشاكل تطبيق نظم الرقابة الداخلية باستخدام الحاسب الآلي في شركات مدينة جدة بالملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2009م.

2/ الأهداف الرئيسية لنظام المراجعة الداخلية توفير الحماية لأصول المنشأة وتوفير الدقة للبيانات المحاسبية.

3/ الحاسب الآلي له دور في عملية المراجعة والمساهمة الفعالة وهو يعتبر أفضل في المراقبة المحاسبية عن اليدوية من حيث الأسلوب وفي ظل التطورات السريعة.

أما ما توصلت إليه الدراسة من توصيات منها:

1/ زيادة الاهتمام بالحاسب الآلي ومتابعة التطورات المستمرة في هذا المجال للاستفادة من أنظمة الحاسب الآلي المتطورة في أداء الأعمال المختلفة بمعدلات مرتفعة.

2/ ضرورة تكثيف استخدام الحاسب الآلي في مختلف الأعمال خاصة الإدارية والمالية منها.

3/ ضرورة التنسيق بين إدارات الحاسب الآلي وباقي الإدارات فيما يختص بالقيام بعملية الرقابة والمراجعة الداخلية.

4/ تطوير مفاهيم الرقابة الداخلية المختلفة لمسايرة الطبيعة المتغيرة في نظم الحاسب الآلي.

26/ دراسة شرف الدين محمد خير ، 2009م: (1)

هدفت هذه الدراسة على أن شمولية واستمرارية الرقابة التي تقوم بها المراجعة الداخلية هدفت إلى التأكد والتحسين المستمر لجودة الأداء "سلع - خدمات" بهدف منع حدوث الانحرافات، والتدخل السريع لمعالجتها إن وجدت. بالتالي فإن لها دور فعال وإيجابي في المساعدة على تحقيق إدارة الجودة الشاملة،

(1) شرف الدين محمد خير، المراجعة الداخلية ودورها في تحقيق إدارة الجودة الشاملة في الوحدات الاقتصادية العامة، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2009م.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية في السودان كأداة هامة من أدوات تحقيق النجاح.

كذلك هدفت الدراسة إلى تحقيق ما إذا كانت المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية تمارس اختصاصاتها وتقوم بدورها كاملاً.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1/ على الرغم من أن مهنة المراجعة الداخلية تطورت وازدهرت عالمياً إلا أنها لم تحفظ بالتطور الكبير في السودان.

2/ المراجعة الداخلية إحدى الأدوات الرقابية الفعالة لتحقيق الرقابة المستمرة والشاملة لجميع العمليات.

3/ تحتاج المراجعة الداخلية بالسودان إلى إطار نظري متكامل "معايير - قواعد - سلوك - مرشد" يحكم الممارسة العملية ويشكل مرجعاً يسترشد به لقياس أداء المراجعة الداخلية والحكم على كفاءتها.

4/ تحفيز المراجعين الداخليين التابعين للإدارة العامة للمراجعة الداخلية بالوحدات الحكومية التي يعملون فيها.

أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة:

1/ ضرورة أن تتبنى الدولة نظام الجودة الشاملة وتطبيقه في جميع الوحدات الحكومية على المستويين الاتحادي والولائي وتأهيل القيادات الإدارية.

2/ لابد أن تصنف الوحدات الحكومية أهدافها بصورة واضحة ودقيقة.

3/ لابد من تغطية نشاط المراجعة الداخلية كل الأنشطة في الوحدات الحكومية وأن يتم مراجعتها وفحصها من حيث معايير الاقتصادية والكفاءة والفاعلية.

4/ لائحة المراجعة الداخلية لأجهزة الدولة صدرت عام 1997م وقد شاب التجربة العديد من السلبيات وأوجه القصور مما يحتم ضرورة استبدالها والغائها بقانون.

27/ دراسة د. خليل الرفاعي ود. إيهاب نظمي إبراهيم، 2009م: (1)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم أنظمة الرقابة الداخلية وكفاءتها والوسائل التي تستخدمها في ضبط المبيعات.

أهمية هذه الدراسة أخذت الرقابة الداخلية على المبيعات بالتطور السريع لما لها من أهمية كبيرة في القدرة على ضبط عمليات المنشآت بشكل كبير وهذا ما ساعد العديد من المحاسبين على استعمال العديد من الوسائل التكنولوجية في عملية الرقابة وضبطها بشكل مناسب.

تمثلت مشكلة الدراسة في معاناة أنظمة الرقابة الداخلية على المبيعات في المنشآت من عدم وجود رؤية واضحة لديها وخاصة في ظل التعقيد الحاصل في عملياتها وعدم قدرة هذه المنشآت على الموازنة بين مراقبة المبيعات وضبط العمليات المختلفة في أقسام المنشأة.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- 1/ تتمتع أنظمة الرقابة الداخلية في ضبط المبيعات بكفاءة.
- 2/ يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية على المبيعات حسب اختلاف الجنس.
- 3/ لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية على المبيعات حسب اختلاف العمر.
- 4/ لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية على المبيعات حسب اختلاف الخبرة الوطنية.

أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة:

(1) د. خليل الرفاعي ود. إيهاب نظمي إبراهيم، مدى كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية في ضبط المبيعات، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، الشركات الصناعية بالأردن، منشورة بكلية التجارة، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية 2009م.

1/ ضرورة أن تعمل الشركات على تأهيل الأشخاص القائمين على الرقابة الداخلية على المبيعات تأهيل علمياً وعملياً .

2/ ضرورة التركيز على القيم الأخلاقية ومراعاة هذا الجانب في الأشخاص القائمين على الرقابة الداخلية.

3/ التأكيد على تبعية أجهزة الرقابة الداخلية لمجلس الإدارة وليس لأي مستوى إداري آخر وذلك ضماناً لاستقلالية وموضوعية هذا الجهاز .

4/ على المنشآت الحكومية والخاصة الاستثمار في مجال الرقابة الداخلية بشكل مناسب وعدم إهمال هذا الجانب نظراً لأهمية مخرجات هذا النظام.

5/ التأكيد على أن عملية الرقابة الداخلية هي عملية مستمرة وبحاجة إلى المتابعة بشكل دائم.

28/ دراسة محمد عبد القادر محمد الفضل، 2009م: (1)

تناولت مشكلة الدراسة التغيرات التي حدثت على شكل وأسلوب تشغيل البيانات في النظم المحوسبة وأساليب الرقابة عليها واستخدام الأنظمة المحوسبة ساعد في تبويب التقارير في أشكال وصيغ متعددة.

ترجع أهمية الدراسة لزيادة الاهتمام بتطور النشاط التجاري والصناعي مما أدى إلى الاهتمام بالرقابة الداخلية على الأنشطة والجوانب المحاسبية، كما أن العولمة أوجدت المنافسة في الأسواق والذي يتطلب تخفيض الأسعار على السلع والخدمات مع ارتفاع الجودة.

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر استخدام الحاسوب على كفاءة الرقابة الداخلية وإبراز منافع وفوائد استخدام الحاسوب في معالجة البيانات وعلى مدى دقة المعلومات المستخرجة.

(1) محمد عبد القادر محمد الفضل، أثر استخدام الحاسوب على كفاءة الرقابة الداخلية في الأنظمة المحاسبية المحوسبة، رسالة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2009م.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1/ استخدام الحاسوب في النظم المحاسبية المحوسبة يرفع من كفاءة الرقابة الداخلية المحوسبة على العمليات المحاسبية والمحافظة على سرية البيانات.

2/ توفر النظم المحاسبية المحوسبة عبارة عن معلومات ذات خصائص ملائمة وموثوقة تساعد في رسم سياسات وخطط مستقبلية، مما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء المالي.

أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة:

1/ وضع نظام الرقابة الداخلية المحوسبة يتناسب مع النظام المحاسبي المحسوب للمنشأة.

2/ توفر أجهزة الحاسوب ذات إمكانيات عالية مع توفير الحماية الكاملة للنظام من الاختراق.

3/ توزيع الاختصاصات وتحديد المسؤوليات لكل العاملين بالنظام المحاسبي المحسوب بالمنشأة.

29/ دراسة هويدا الحفني أحمد الفيل، 2009م: (1)

تناولت الدراسة الموازنات الحكومية بين النظرية والتطبيق بدراسة موازنة جمهورية السودان، تمثلت مشكلة البحث في تعدد الطرق في إعداد الموازنة العامة والبحث عن نظام يظهر كافة أنشطة الحكومة التشغيلية والتمويلية ويوفر مؤشرات تهتدي بها سائر الدول التي تتعامل معها حكومة السودان وتتمكن الدول من تقييم مسارها عبر إطار تحليلي متكامل.

(1) هويدا الحفني أحمد الفيل، الموازنات الحكومية بين النظرية والتطبيق - دراسة حالة موازنة جمهورية السودان، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2009م.

هدفت الدراسة لدراسة الموازنة العامة لحكومة السودان وإمكانية تنفيذ موازنة في حدود الموارد المتاحة وبيان الأساليب المتبعة في إعداد الموازنة العامة واختبار كفاءتها وفعاليتها وإلقاء الضوء على نظام إحصاءات مالية الحكومة الجديد لإعداد الموازنات.

قامت الدراسة باختبار الفرضيات التالية:

- الموازنة التقليدية المعتمدة لدى وزارة المالية والاقتصاد الوطني جمهورية السودان لا تحقق الأهداف المتعددة.
- توجد لوائح وقوانين وموجهات تدعم خطة الموازنة العامة بالسودان.
- الموازنة التقليدية تتناسب أهدافها مع بيئة العمل العام وبالتالي لا حاجة لاعتماد الموازنة العامة وفقاً لإحصاءات مالية الحكومة.
- وأثبتت الدراسة صحة الفرضية الأولى والثانية وعدم صحة الفرضية الثالثة.
- توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:
- الموازنة العامة التقليدية لدى وزارة المالية والاقتصاد الوطني جمهورية السودان لها دور في وضع الخطط والسياسيات المستقبلية.
- التأهيل العلمي والعملية للمشاركين في إعداد الموازنة له دور فعال في الموازنة.
- نظام الموازنة التقليدية رغم أنه يحقق الأهداف إلا أنه يخفق في بيان كل الأنشطة التشغيلية والتمويلية.
- وجود النظام المحاسبي هو أساس وإطار أداء الموازنة ويتبع بيانات سليمة تساعد في التحليل المالي والاقتصادي.
- تمثلت أهم التوصيات في الآتي:
- توضيح دور الموازنة العامة للدول لكل المستويات الإدارية وأفراد المجتمع.

- الاهتمام بالتدريب العملي والمهني للمشاركين في إعداد الموازنة.
- أن يراعى في تبويب الموازنة البرامج والأهداف المرجو تحقيقها خلال الفترة القادمة.

هذه الدراسة تناولت الموازنات الحكومية بين النظرية والتطبيق لكنها لم تدرس أثر نظام إحصاءات مالية الحكومة في زيادة الإفصاح والشفافية للموازنة العامة للدولة.

30/ دراسة إبراهيم قطر بنداس حسين، 2010م: (1)

تناولت الدراسة مشكلة ضعف دور الرقابة في المنشآت المالية في بنك فيصل الإسلامي السوداني في ظل زيادة حدة المنافسة في الإنتاج الخدمي مما يتطلب الوقوف عليها.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور وأثر استخدام أساليب الرقابة المالية المعتمدة على إدارة الجودة الشاملة على الأداء المالي لبنك فيصل الإسلامي.

توصلت الدراسة لعدة نتائج منها:

1/ يوجد استخدام أساليب الرقابة المعتمدة على إدارة الجودة الشاملة في بنك فيصل الإسلامي السوداني.

2/ يمكن تطبيق أساليب الرقابة الداخلية المعتمدة على إدارة الجودة الشاملة في بنك فيصل الإسلامي.

3/ معظم العاملين من ذوي الخبرة التقليدية مما يتطلب تأهيلهم في إدارة الجودة الشاملة.

4/ تؤثر أساليب التقنية الحديثة المعتمدة على إدارة الجودة الشاملة في رفع كفاءة أداء العاملين.

(1) إبراهيم قطر بنداس حسين، دور الرقابة المالية والإدارية في رفع كفاءة الأداء المالي والإداري من منظور الجودة الشاملة، رسالة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة، جامعة النيلين 2010م.

أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة:

1/ ضرورة استحداث إدارة أو قسم ببنك فيصل الإسلامي يهتم بتطوير إدارة الجودة الشاملة ضمن هيكله التنظيمية.

2/ ضرورة تدريب العاملين على أساليب الجودة لرفع كفاءة الأداء ببنك فيصل الإسلامي.

3/ ضرورة توفير الإمكانيات المادية والفنية للجهات الرقابية حتى تتمكن من القيام بدورها الرقابي لتطبيق الجودة الشاملة.

4/ على إدارة البنك التحفيز المستمر لكسب الوظيفي لزيادة كفاءة الأداء.

31/ دراسة حسن الطيب عبد الله خالد، 2010م: (1)

تناولت الدراسة مشكلة ضغوط المتغيرات الاقتصادية والقصور في جودة التقارير المالية المنشورة مما يستتبع ذلك ضرورة تكوين لجان المراجعة بالشركات المساهمة بصفة خاصة والشركات الفردية بصفة عامة ونظراً لاختلاف تلك الضغوط بين الدول قد تختلف الخصائص والمهام والأنشطة المطلوب توافرها في لجان المراجعة من دولة لأخرى.

هدفت الدراسة إلى تحليل مجموعة من المعوقات التي تواجه كل من إدارة الشركات والمساهمين والمراجع الداخلي والمراجع الخارجي باعتبارهم الجهات المنوط بهم تقييم مجريات الأمور ببيئة الأعمال الخاصة بالشركات المساهمة.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1/ هناك علاقة متشابكة بين المراجعة الداخلية ولجان المراجعة.

(1) حسن الطيب عبد الله خالد، فاعلية لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها في تحسين جودة معلومات التقارير المالية المنشورة، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2010م.

2/ يكون للجان المراجعة نفس سلطة مجلس الإدارة حيث سلطة لجان المراجعة تستمد من تفويض مجلس الإدارة.

3/ وجود لجان المراجعة بشركات المساهمة يؤدي لتحقيق العديد من الفوائد منها تحسين جودة المراجعة الداخلية وتخفيض حالات الغش. أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة:

1/ توفر قانون إلزامي لوجود لجان المراجعة في شركات المساهمة.

2/ توافر الشكل للجان المراجعة في شكل ميثاق مكتوب يوضح سلطاتها ومسئولياتها.

3/ توصيف مسئوليات ومهام لجان المراجعة.

32/ دراسة معتصم فضل عبد الرحيم، 2010م: (1)

تناولت الدراسة الموازنة التخطيطية ودورها في تقويم الأداء المالي بمؤسسات الحكومة بدراسة حالة الصندوق القومي للمعاشات، تمثلت مشكلة الدراسة في أنه بالرغم من اعتماد الصندوق القومي للمعاشات على نظام الموازنة التخطيطية منذ فترة طويلة إلا أن هناك ضعف في الالتزام بتنفيذ ما تم التخطيط له في الصندوق القومي للمعاشات كما أنه لم يتم استخدام الموازنة التخطيطية في تقويم الأداء به وعليه يمكن صياغة تساؤلات البحث في الآتي:

- ما مستوى التوافق بين الموازنة التخطيطية المطبقة في الصندوق القومي للمعاشات والأصول العلمية لإعداد الموازنة.
- إلى مدى يلتزم الصندوق القومي للمعاشات بتنفيذ ما تم التخطيط له؟
- ما دور الموازنة التخطيطية في تقويم الأداء المالي بالصندوق القومي للمعاشات.

(1) معتصم فضل عبد الرحيم عبد الحميد، الموازنة التخطيطية ودورها في تقويم الأداء المالي بالمؤسسات الحكومية - دراسة حالة الصندوق القومي للمعاشات، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2010م.

هدفت الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- تعريف الموازنة التخطيطية وتوضيح أهدافها ووظائفها وأنواعها ودورها في تقييم الأداء المالي بالصندوق القومي للمعاشات.
- قياس التزامات الصندوق القومي للمعاشات في تنفيذ ما تم التخطيط له عند بداية العام المالي لمعرفة الانحرافات التي تحدث خلال العام وكيفية تجنبها في المستقبل.
- توضيح المشاكل التي تعوق إعداد وتنفيذ الموازنة التخطيطية بالصندوق القومي للمعاشات واقتراح الحلول التي تساهم في حل هذه المشاكل.

اختبرت الدراسة الفرضيات التالية:

- يلتزم الصندوق القومي للمعاشات بتنفيذ ما تم التخطيط له بصورة سليمة دون انحراف.
- تعد الموازنة التخطيطية في الصندوق القومي للمعاشات وفقاً للأسس العلمية سليمة.
- يوجد تأثير دال إحصائياً لاستخدام الموازنة التخطيطية في تقييم الأداء المالي للصندوق القومي للمعاشات.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- اعتماد الصندوق القومي للمعاشات على الموازنة بصورة أساسية في تقييم الأداء المالي ساهم في وجود أموال غير مستغلة وفرص غير مستثمرة.
- هنالك انحرافات إيجابية ظهرت بعد مقارنة الموازنة التخطيطية بالقوائم المالية للصندوق القومي للمعاشات.
- هنالك انحرافات سالبة في المصروفات في بعض الأعوام إلا أن هذه الانحرافات متدرجة نحو الانخفاض، مما يعني أن هناك اهتمام كبير بالموازنة التخطيطية في الآونة الأخيرة من قبل الصندوق القومي للمعاشات.

أوصلت الدراسة بعدة توصيات منها:

- العمل على تقليل الانحرافات الإيجابية وذلك بالبحث في فرص استثمارية تحقق عائد للصندوق القومي للمعاشات.
- الاهتمام بتقويم الأسس والثوابت التي بنيت عليها التنبؤات المالية وخاصة في مجال تقدير الإيرادات للحيلولة دون تكرار الانحرافات بالصندوق القومي للمعاشات.
- الاهتمام والرقابة من قبل الجهات العليا بالصندوق القومي للمعاشات على تنفيذ الموازنة واستعانتها بخبراء خارجيين لمعرفة الانحرافات ومعالجتها.

هذه الدراسة اهتمت بالموازنة التخطيطية ودورها في تقويم الأداء المالي بالمؤسسات الحكومية ولم تأخذ أثر نظام إحصاءات مالية الحكومة في زيادة الإفصاح والشفافية للموازنة العامة للدولة.

33/ دراسة عبد الرؤوف بابكر عبد الغني، 2010م: (1)

تناولت الدراسة دور الأنظمة المحاسبية الحكومية في تقويم أداء الموازنة العامة للدولة، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في أن الأنظمة المحاسبية الحكومية هي التي تهتم بقياس كفاءة وتقويم الأداء الحكومي وتوفير المعلومات التي تتعلق بإعداد الموازنة، فإن ضعفها يؤدي إلى خلل في تكوين وإعداد وتنفيذ الموازنة التي تعتبر الأساس لإيرادات ونفقات الدول وبالتالي حرمان المجتمع من بعض الخدمات العامة.

هدفت الدراسة إلى:

- تصميم نظام محاسبي قادر على توفير بيانات ومعلومات لتخطيط السياسات المالية وتنفيذها على المستوى القومي وتسهيل إعداد تقديرات الدخل القومي والحسابات القومية.

(1) عبد الرؤوف بابكر عبد الغني، دور الأنظمة المحاسبية الحكومية في تقويم أداء الموازنة العامة في مجال الإنفاق الحكومي، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، 2010م.

- ضرورة الربط بين الموازنة العامة وبين النظام المحاسبي الحكومي بصورة تحقق التكامل بينهما لإظهار مدى التقيد بالموازنة العامة كخطة مالية تعكس نشاطات الحكومة وسياساتها.

- العمل على إشباع حاجات المجتمع من الخدمات دون التفرد بخدمة معينة من غير الخدمات الأخرى عن طريق تفعيل دور الأداء المتوازن.

قامت الدراسة باختبار الفرضيات التالية:

- المعلومات المقدمة من النظام المحاسبي الحكومي الحالي تفتقد لبعض خصائص المعلومات المحاسبية المتوفرة في النظام المحاسبي السليم.

- العاملون في النظام المحاسبي الحكومي الحالي يتصفون بالتساهل في تطبيق أنظمة المحاسبة الحكومية.

- عدم توفر البيانات الكافية يضعف تقويم أداء النشاط الحكومي في مجالاته المختلفة.

- نظام الموازنة الحالي لا يركز على اتباع أحدث الأساليب العلمية للتخطيط في تحديد الاحتياجات من المشاريع والخدمات الحكومية.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

- نظام المعلومات المحاسبي الحالي لا يقدم معلومات ثابتة وموثوقة للمستخدمين في الوقت الملائم لكي يعينهم على اتخاذ القرارات.

34/ دراسة مريم آدم عمر بيلى، 2012م: (1)

تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف أداء المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية. وعدم اهتمام معظم المؤسسات الحكومية بدور المراجعة الداخلية

(1) مريم آدم عمر بيلى، العوامل المؤثرة في كفاءة المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي والمحاسبي والإداري في الوحدات الحكومية، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2012م.

ينعكس سلباً على الأداء المالي والإداري والمحاسبي في الوحدات الحكومية بالتالي يؤثر على الاقتصاد القومي.

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بني كفاءة المراجعة الداخلية وتقويم الأداء المالي والمحاسبي والإداري وإظهار الآثار السالبة الناجمة من عدم الاهتمام بدور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

وجود عوامل لها تأثير إيجابي على المراجعة الداخلية في تقويمها للأداء المالي والمحاسبي والإداري في الوحدات الحكومية. إن هذه العوامل غير مفعلة بالتالي أثرت سلباً على المراجعة الداخلية في تقويمها إلى الأداء.

أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة:

ضرورة تفعيل دور الإدارات التي لها تأثير إيجابي على أداء المراجعة الداخلية داخل الوحدات الحكومية.

35/ دراسة سناء محمود محمد، 2012م: (1)

تناول البحث نظام إحصاءات مالية الحكومة (Government Financial Statistic) ودوره في زيادة الإفصاح والشفافية للموازنة العامة للدولة.

تمثلت مشكلة البحث في أن وزارة المالية بجمهورية السودان تعتمد في إعداد الموازنة على النظام التقليدي والذي تنقصه الشفافية في الإفصاح عن المعلومات عند إعداد الموازنة ويعمل على تضخيم الميزانيات مما أدى إلى الحاجة إلى نظام جديد وهو نظام إحصاءات مالية الحكومة وما هي إمكانية التعرف على آليات الاستفادة من نظام إحصاءات مالية الحكومة في زيادة الإفصاح والشفافية للموازنة العامة للدولة.

(1) سناء محمود محمد، نظام إحصاءات مالية الحكومة ودوره في زيادة الإفصاح والشفافية للموازنة العامة للدولة، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة النيلين، 2012م.

هدف البحث إلى عرض الأسلوب الأفضل لتطور أساليب إعداد الموازنة العامة للدولة وأثر تطبيقها في السودان. التعرف على مفهوم وأساليب الموازنة العامة للدولة وبيان دور نظام إحصاءات مالية الحكومة في تطور الموازنة العامة للدولة. دراسة أثر نظام إحصاءات مالية الحكومة على هيكل الموازنة الحالي واقتراح ما يلزم لتطوير نظام المحاسبة الحكومية بحيث يتوافق مع التحول في إعداد الموازنة.

تناول البحث ثلاث فرضيات تمثلت في فرضية أن نظام إحصاءات مالية الحكومة يساعد على زيادة كفاءة الإجراءات الرقابية في الوحدات الحكومية، فرضية توافق تبويب الموازنة العامة للدولة وفقاً لنظام إحصاءات مالية الحكومة مع المعايير الدولية للشفافية المالية، فرضية توفير نظام إحصاءات مالية الحكومة لمعلومات ملائمة لأغراض تقييم الأداء المحاسبي.

توصل البحث إلى عدة نتائج منها: إن إعداد الموازنة العامة للدولة بالصورة التقليدية قد أسفر عن العديد من المشاكل وأوجه القصور الأمر الذي استدعى تطوير الموازنة العامة للدولة للتوافق مع المعايير الدولية للشفافية المالية. هنالك ارتباط وثيق بين العجز المتفاقم للموازنة العامة وبين طريقة إعدادها لذلك يجب زيادة كفاءة الإجراءات الرقابية. نظام إحصاءات مالية الحكومة يقدم معلومات كافية لأغراض تقييم الأداء المحاسبي.

قدم البحث عدة توصيات منها: يجب تهيئة البيئة المناسبة لتطوير الموازنة العامة للدولة وذلك من خلال مراعاة الجوانب الإدارية وتوفير الكوادر المؤهلة. أهمية ضرورة التأكد من الدور المحوري والهام للجنة مشروع إعداد الموازنة. يجب الاهتمام بدراسة هذا النظام وتطبيقه في كل مؤسسات الدولة.

36/ دراسة عبد القادر أحمد صالح عبد القادر، 2013م: (1)

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم اهتمام مؤسسات التعليم العالي الأهلي بالسودان بتطبيق معايير المراجعة الداخلية وأساليب الرقابة الداخلية المختلفة في نشاطاتها بسبب أن النظم المحاسبية المطبقة فيها متباينة وليست على وضع واحد.

هدفت الدراسة إلى إبراز دور المراجعة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي الأهلي بالسودان كأداة مهمة من أدوات تحسين الأداء المالي حتى تستطيع إدارة المراجعة الداخلية من ممارسة نشاطاتها وأن تقوم بدورها وتحقق أهدافها.

أهم الفرضيات:

اختصار أجهزة الرقابة الداخلية على تخصص (المحاسبين) لا يؤدي إلى شمولية وكفاءة وفاعلية أدائها بمؤسسات التعليم العالي.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1/ علي الرغم من أن مهنة المراجعة الداخلية تطورت عالمياً إلا أنها لم تحظ بمثل هذا التطور بمؤسسات التعليم العالي بالسودان.

2/ تحتاج المراجعة الداخلية بمؤسسات التعليم العالي الأهلي بالسودان إلى إطار نظري متكامل (معايير، قواعد، سلوك، مرشد) يحكم الممارسة العلمية.

أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة:

1/ فصل إدارة المراجعة الداخلية بمؤسسات التعليم العالي الأهلي بالسودان عن الإدارة المالية لتحسين الأداء.

2/ وجود هياكل تنظيمية ووصف وظيفي كفء بمؤسسات التعليم العالي.

(1) عبد القادر أحمد صالح عبد القادر، أثر تطبيق معايير المراجعة الداخلية في الأداء المالي بمؤسسات التعليم العالي الأهلي بالسودان، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2013م.

استعراض الباحث للدراسات السابقة:

من خلال استعراض الباحث للدراسات السابقة يلاحظ على أنها ركزت على مواضيع عدة أهمها مدى كفاءة نظم الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي والصناعي وجميعها ركزت على الدور الذي يلعبه نظام الرقابة الداخلية في حماية الأموال العامة من الغش والتزوير والاختلاس وسوء الاستخدام. وكذلك ركزت الدراسات السابقة على المشاكل التي تواجه نظام الرقابة الداخلية في جميع القطاعات. كذلك بعض الدراسات ركزت على موضوع المراجع الإدارية ونظم المراقبة بمفهومها الشامل وضرورة تطبيقها في المنشآت في سبيل خدمة الإدارة ومساعدتها في القيام بوظائفها المختلفة وترشيد قراراتها وتحقيق أهداف المنشأة. كذلك ركزت بعض الدراسات على حث الإدارة على تدريب الموظفين وكذلك إحكام الرقابة على أعمال التحصيل ومراجعة الدفاتر والسجلات المحاسبية ودفاتر التحصيل.

كما أوصت كثير من الرسائل على إدخال الحاسب الآلي في عملية الرقابة المحاسبية.

كذلك أوصت كثير من الرسائل على أن تقوم المراجعة الداخلية بجميع نشاطاتها وألا تقصر نشاطها على مراجعة الإيرادات والمصروفات.

وأخيراً يلاحظ الباحث أن ضعف نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسات الحكومية يرجع أساساً إلى عدم توفر أغلب المقومات الإدارية والمالية الأساسية للرقابة الداخلية.

استفاد الباحث من هذه الدراسات من هذه الدراسات السابقة في الحصول على معلومات وحقائق يمكنه الاستفادة منها في مجال دراسته والتعرف على المشاكل التي تواجه تطبيق نظام الرقابة الداخلية في جميع القطاعات سواء كان

قطاع عام أو خاص والحلول التي اقترحت لحلها ليصبح هناك سؤال مطروح هل من الممكن وجود مثل هذه المشاكل بتطبيق نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية وخصوصاً وزارة المالية الاتحادية وبقية وزارات المالية في الولايات؟ والوصول إلى حلول لهذه المشكلات إن وجدت، وهذا ما يتناوله الباحث في هذه الدراسة بمشيئة الله.